ليبيا: «الأعلى للدولة» يجدد رفضه قانون مجلس النواب للانتخابات

جدد رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري، رفض المجلس للقانون الصادر عن مجلس النواب بشأن انتخاب رئيس البلاد. جاء ذلك خلال لقاء جمع المشري، بالسفير الألماني ميخائيل أونماخت، بمقر المجلس في طرابلس، وفق بيان للمكتب الإعلامي للمجلس، اطلعت عليه الأناضول.

وأوضح المشري موقفهم من البنود "التي اتخذها مجلس النواب (وتضمنها القانون) وخصوصا فيما يتعلق بازدواجية الجنسية، وترشح أصحاب الرتب العسكرية، وعودة المترشحين إلى مناصبهم إذا لم يتحقق فوزهم في الانتخابات القادمة، مؤكدا رفض المجلس" لكل هذه البنود، وفق البيان.

وفي 8 سبتمبر الجاري، أحال مجلس النواب، قانون انتخاب الرئيس إلى مبعوث الأمم المتحدة الخاص بليبيا، يان كوبيتش، وهو يتضمن 77 مادة توضح اختصاصات الرئيس وشروط وإجراءات الترشح والاقتراع.

وأثارت المادة 12 من القانون جدلا واسعا؛ لأنها تمنح الراغب بالترشح، سواء كان مدنيا أو عسكريا، حق الترشح دون أن يستقيل من عمله، وتسمح له بالعودة إلى منصبه إن خسر، وهو ما اعتبره منتقدون تمهيدا لترشح اللواء الانقلابي خليفة حفتر.

ونقل البيان أن "رؤية المجلس في هذه المرحلة هي إجراء انتخابات برلمانية فقط ثم تجرى الانتخابات الرئاسية على أسس دستورية ومنطقية ومتفق عليها".

عقب إعلان الخرطوم التصدي لمحاولة توغل جديدة لقوات إثيوبية في الفشقة

الجيش السوداني يؤكد جاهزيته لتأمين حدوده مع إثيوبيا

عناصر الجيش السوداني في الفشقة

أعلن وزير الدفاع السوداني، ياسين إبراهيم، جاهزية قوات الجيش لتأمين حدود بلاده الشرقية مع إثيوبيا، في أعقاب إعلان الخرطوم التصدي لمحاولة توغل جديدة لقوات إثيوبية في منطقة "الفشقة".

جاء ذلك خلال تقرير قدمه ياسين لاجتماع عقده مجلس الوزراء حول "التحركات الإثيوبية في حدود السودان الشرقية"، وفق وكالة الأنباء السودانية الرسمية. وأكد وزير الدفاع للمجلس "جاهزية كل قواتنا المنفتحة بحدودنا الشرقية لأداء واجباتها الوطنية"، بحسب الوكالة.

وأفادت بأن "تقرير وزير الدفاع شمل جهود القوات المسلحة في تأمين الحدود الشرقية بعد التحركات الإثيوبية التي رصدتها يوم الجمعة الماضية". وذكرت أن "الجيش السوداني تصدى لتلك القوات الإثيوبية مما دفعها للانسحاب تجاه منطقة برخت الحدودية".

أعلن الجيش السوداني تصديه لمحاولة توغل جديدة لقوات إثيوبية في منطقة "الفشقة" شرقي البلاد، وإجبارها على التراجع.

ومنذ شهور، تشهد الحدود السودانية الإثيوبية توترات، حيث أعلنت الخرطوم في 31 ديسمبر الماضي سيطرة الجيش على كامل أراضي بلاده في "الفشقة".

بينما تتهم أديس أبابا الجيش السوداني بالاستيلاء على 9 معسكرات داخل الأراضي الإثيوبية، منذ نوفمبر الماضي، وهو ما تنفيه الخرطوم.

ويطالب السودان بوضع علامات حدودية بناء على اتفاقية وقعتها إثيوبيا وبريطانيا (نيابة عن السودان)، في 15 مايو 1902، بينما تدعو أديس أبابا إلى مفاوضات جديدة.

الرياض: ندعم الجهود الدولية لضمان عدم امتلاك إيران سلاحا نوويا

قال وزير خارجية السعودية، فيصل بن فرحان، إن بلاده "تدعم الجهود الدولية لضمان عدم امتلاك إيران للسلاح النووي".

جاء ذلك في كلمة لوزير الخارجية ألقاها عن بعد أمام اجتماع أممي لإحياء ذكرى ودعم اليوم العالمي للتخلص الكامل من الأسلحة النووية، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس).

وفي ديسمبر 2013، اعتمدت الأمم المتحدة تاريخ 26 سبتمبر من كل عام، "اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية".

وفي كلمته أكد وزير الخارجية السعودي، "ضرورة قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه اختراقات وتجاوزات إيران المستمرة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالاتفاق النووي، وتصعيدها لأنشطتها النووية".

ولم تعلق طهران على تصريحات الوزير السعودي فورا، إلا أنها عادة ما تنفي تلك التهم.

وأكد بن فرحان، أن "المملكة تدعم الجهود الدولية لضمان عدم امتلاك إيران للسلاح النووي على المدى القريب والبعيد وبمنعها أيضا من القدرة على تحويل الاستخدام السلمي للطاقة النووية للاستخدام العسكري". يأتي حديث فيصل بن فرحان بعد إعلان وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، الجمعة، أن بلاده تقوم حاليًا بدراسة العودة إلى محادثات فيينا المتعثرة منذ أشهر، من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق النووي مع طهران.

وأجريت 6 جولات من المباحثات بين إيران والقوى الدولية الكبرى، في فيينا بين أبريل ، ويونيو الماضيين، وذلك في محاولة لإحياء الاتفاق النووي، وسط تعثر انعقاد جولة جديدة. وتهدف هذه المفاوضات التي عقدت تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، إلى عودة الولايات المتحدة للاتفاق الذي انسحبت منه إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، في مايو 2018، ودفع إيران إلى الالتزام بتعهداتها الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي.

مفوضية الانتخابات العراقية: استبعاد 6 مرشحين من سباق البرلمان

انتخابات سابقة في العراق

قالت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (رسمية) في العراق، إنها استبعدت 6 مرشحين من أصل 3249 من الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة الشهر المقبل.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية، جمانة الغلاي، للأناضول: "المفوضية استبعدت 6 مرشحين ، لأسباب مختلفة، أبرزها استغلال المال العام ضمن الدعاية الانتخابية".

وأضافت أن "المرشحين الذين يخالفون وثيقة السلوك الانتخابي التي وقعوا عليها قبيل دخولهم سباق الانتخابات سيستبعدون من خوض الانتخابات".

وأشارت الغلاي، إلى أن "اللجان المسؤولة عن مراقبة الدعاية الانتخابية مستمرة في عملها وترصد مخالفات المرشحين".

وتحدثت أيضا، قائلة: "العقوبات بحق المخالفين تختلف حسب نوع المخالفة منها قد تكون عقوبة مالية، ومنها قد تكون إلغاء المصادقة على المرشح وبالتالي يستبعد من السباق الانتخابي".

وذكرت الغلاي، أن المرشحين المستبعدين هم كل من: "غالب عبد الهادي عناد، وشعلان الكريم، وعلي زغير، وصلاح عبد العامري، وصلاح السويدي، وأشواق الغريري"

وأوضحت أن المرشح عناد استبعد لوفاته، أما البقية فقد "ارتكبوا مخالفات من قبيل تقديم شهادات دراسية مزورة، واستغلال المال العام للدعاية الانتخابية، وترويج مزاعم كاذبة وتحريضية ضد الخصوم".

وقرارات الاستبعاد الصادرة من المفوضية بحق منتمين لكتل سياسية مختلفة بالبلاد، قابلة للطعن أمام القضاء خلال مدة 3 أيام من تاريخ صدورها.

ولم يصدر تعقيب من المستبعدين باستثناء كريم الشعلان، حيث قال في بيان إن "القرار المجحف الذي صدر من المفوضية استند إلى أدلة وبراهين مفبركة وغير صحيحة"، معرباً عن نيته الطعن في القرار.

ووفق أرقام مفوضية الانتخابات في 31 يوليو ، فإن 3249 مرشحا يمثلون 21 تحالفاً و109 أحزاب، إلى جانب مستقلين، سيخوضون سباق الانتخابات للفوز بـ329 مقعدا في البرلمان العراقي.

وكان من المفترض انتهاء الدورة البرلمانية الحالية عام 2022، إلا أن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة بعدما أطاحت احتجاجات شعبية واسعة بالحكومة السابقة برئاسة عادل عبد المهدي أواخر 2019.

وتم منح الثقة للحكومة الجديدة برئاسة الكاظمي في مايو 2020 لإدارة المرحلة الانتقالية وصولا إلى إجراء الانتخابات المبكرة.

تونس: إجراءات سعيد تفرز 3 تكتلات بلا «النهضة»

تمخضت التدابير الاستثنائية، التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد، عن ظهور ثلاث جبهات سياسية جديدة قد تُحدث تغييراً داخل المشهد السياسي التونسي القادم، لكن غابت عنها حركة «النهضة»، برئاسة راشد الغنوشي، على الرغم من دعواتها المتكررة للوقوف أمام احتكار الرئيس للسلطة.

ويقود حزب «حراك تونس الإرادة»، بزعامة الرئيس السابق المنصف المرزوقي، تكتلاً يناهض التدابير الرئاسية، ويضم أحزاب «الاتحاد الشعبي الجمهوري»، و«الإرادة الشعبية»، و«حركة وفاء». أما التكتل الثاني فيتزعمه حزب التيار الديمقراطي، ويضم بدوره أربعة أحزاب سياسية، هي: «التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات»، و«الحزب الجمهوري»، و«آفاق تونس»، وهو تكتل مناهض أيضاً لتوجهات الرئيس سعيد. فيما تتزعم «حركة الشعب» التكتل الداعم لتوجهات سعيد، ويضم ستة أحزاب هي: «تونس إلى الأمام»، و«حركة البعث»، و«التيار الشعبي». إضافةً إلى «التحالف من أجل تونس»، و«الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي».

ويرى مراقبون أن هذه التكتلات قد لا تكون ذات تأثير سياسي كبير على المشهد الحالي، ما دام أهم عنصرين مؤثرين على الساحة السياسية لم يعبّرا صراحةً عن الخطوات المقبلة التي سيتم اتخاذها لعودة المسار الديمقراطي. في إشارة إلى «الاتحاد العام التونسي للشغل» (نقابة العمال)، وحركة «النهضة»، مع بقية الأحزاب المنتمية للتيار الإسلامي.

في سياق ذلك، قررت «حركة مشروع تونس»، تكليف محمد الفاضل محفوظ، عضو المكتب التنفيذي للحزب، بإجراء اتصالات سياسية بهدف «خلق آلية وطنية مدنية وسياسية، تضع تصورات وبرنامج عمل للخروج من الوضع الاستثنائي الحالي في أقرب الآجال، والدفاع عن الحريات ودولة القانون والديمقراطية».

ودعت الحركة، إثر اجتماع مكتبها السياسي، أمس، إلى أن يكون الاتحاد العام للشغل، والأطراف التي ترفض العودة لما قبل إجراءات 25 يوليو، أحد أهم أركان هذه المبادرة. وحذرت من عمليات الاستقطاب الثنائي، التي تمثل حسبها خطراً يعمّق الأزمة السياسية، ويضاعف منسوب التدخل الأجنبي في الشأن التونسي.

في السياق ذاته، حذّرت منظمات تونسية، من بينها «منظمة 23 – 10 لدعم مسار الانتقال الديمقراطي»، و«المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب»، و«المرصد التونسي للدفاع عن مدنية الدولة»، من «خطورة التمادي في إحكام الرئيس قيس سعيد قبضته على مقاليد الحكم، دون تحديد مُدّة التدابير الاستثنائية، التي قرر تمديدها يوم 22 سبتمبر الماضي إلى أجل غير مسمى».

ودعت هذه المنظمات إلى ضرورة اعتماد الكفاءة في تعيين الحكومة، وتوسيع دائرة المشاورات السياسية للخروج بالبلاد من الأوضاع التي تمر بها. مطالبة رئيس الجمهورية بـ«الابتعاد عن منطق الولاءات والمحسوبية في تعيين الحكومة التونسية المقبلة».

على صعيد آخر، قالت عبير موسي، رئيسة «الحزب الدستوري الحر» المعارض، إن رئيس الجمهورية «ترك قنبلة موقوتة بين يدي الغنوشي يمكن أن يستعملها في كل لحظة». في إشارة إلى عدم حل البرلمان.

وأكدت عبير أن الرئيس سعيد «دفع بنواب البرلمان كي يكونوا خصوماً له، وهم الآن يصطفّون مع الغنوشي رئيس البرلمان، وهو ما يخلق مناخاً من عدم الشرعية، وقد يخلق أيضاً برلمانين اثنين في تونس، أحدهما يقوده الغنوشي، والثاني سيكون تابعاً لرئيس الجمهورية». وحذّرت موسي من إمكانية توجه الغنوشي إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، و«هو ما سيخلق حالة تجييش ضد تونس، ويسهّل الاستقواء بالأجانب»، على حد تعبيرها.

الغنوشي: استقالات «النهضة» تدفعها للتطوير وباب الصلح مفتوح

قال راشد الغنوشي، رئيس "النهضة" التونسية، إن الاستقالات من حركته تؤثر عليها وتدفعها إلى تطوير مؤسساتها، مشددا على أن "باب الصلح مفتوح دائما"، ومعربا عن تمسكه برئاسة البرلمان.

ومنذ 25 يوليو الماضي، تعاني تونس أزمة سياسية حادة، حيث اتخذ رئيسها قيس سعيد سلسلة قرارات منها: تجميد اختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وإلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وإقالة رئيس الحكومة على أن يتولى هو السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة.

وبخصوص الاستقالات من "النهضة" (إسلامية ديمقراطية)، قال الغنوشي، في حوار نشره موقع "الجزيرة" الثلاثاء: "آسف شديد الأسف لهذه الاستقالات التي لا شك أنها تؤثر على الحركة وعلى تماسكها". وأعلن 131 عضوا في "النهضة"، بينهم قيادات تاريخية، استقالتهم منها؛ بسبب ما قالوا إنه "تعطّل الديمقراطية الداخلية للحركة والمركزة المفرطة داخلها، وانفراد مجموعة من الموالين لرئيسها بالقرار داخلها"، وتحملها جانبا من المسؤولية عن الوضع الراهن في البلاد، وفق بيان استقالة. وتابع الغنوشي: "بجانب أن المستقيلين استثمرت فيهم الحركة لعشرات السنوات، ومناضلين ضمن هياكلها وقيادتها. هؤلاء الإخوة سارعوا إلى إعلان الاستقالة رغم أنه كان بالإمكان الحوار والبحث عن الحلول الوسطى في أفق المؤتمر المقبل قبل نهاية هذه السنة، ولكن لكل تقديره".

مسؤول بالجيش المغربي يبحث بالإمارات تعزيز التعاون العسكري

بحث المفتش العام للجيش المغربي، بلخير الفاروق، في الإمارات، تعزيز التعاون العسكري بين البلدين.

وبلخير الفاروق، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية (الجيش المغربي) وهو أعلى منصب عسكري في البلاد بعد الملك محمد السادس، الذي يشغل القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة.

ووفق ما نقلته وكالة الأنباء الإماراتية، استقبل محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي، ومحمد بن أحمد البواردي، وزير الدولة لشؤون الدفاع، وحمد محمد ثاني الرميثي رئيس أركان الجيش الإماراتي، بلخير الفاروق، في لقاءات منفصلة بأبو ظبي.

وتطرقت مباحثات اللقاءات الثلاثة إلى "تعزيز التعاون في الشؤون العسكرية والدفاعية وسبل تطويرها،"، و"تبادلت وجهات النظر حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية (لم يوضحها) ذات الاهتمام المشترك". وأشاد الفاروق، بـ"دعم ومساندة الإمارات للمملكة المغربية في مختلف المجالات". وأوضحت وكالة الأنباء الإماراتية أن لقاء الرميثي مع الفاروق في "إطار التشاور والتنسيق المستمرين بين الأشقاء والذي يدعم التواصل بين البلدين ويؤسس لعلاقات متطورة في مجالات التعاون العسكري"